الأصول المدارة من قبل الشركة تجاوزت ملياري دينار.. وتوصية بتوزيع 25٪ نقداً

26,78 مليون دينار أرباح «الكويتية للاستثمار» في 2021

■ العلي: الشركة واصلت تحقيق نتائج متميزة.. بإيرادات تشغيلية 43,8 مليون دينار

■ 144 مليون دينار وزّعتها الشركة نقداً على مساهميها بالفترة بين 2019 و2000

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن بياناتها المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، حيث حققت الشركة إجمالي إيرادات تشغيلية بلغ 43,8 مليون دينار، بينما بلغت الأرباح الصافية لمساهمي الشركة الأم 26,78 مليون دينار، بواقع 49 فلسا للسهم الواحد.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أنه بناء على تلك النتائج، اقترح مجلس الإدارة أن يتم توزيع 25٪ أرباحا نقدية على المساهمين، أي بواقع 25 فلسا للسهم، مقارنة بـ 15 فلسا للسهم عن العام 2019.

د.يوسف العلي

نتائج متميزة

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة الشركة د.يوسف العلي إن الشركة واصلت تحقيق نتائج متميزة جدا في أدائها خلال العام 2021، مشيرا إلى أن إجمالي أصولها تجاوز 273 مليون دينار بنهاية عام 2021، مقارنة بمبلغ 259 مليون دينار بنهاية 2020، بنسبة ارتفاع 6٪.

وأضاف ان إجمالي حقوق الملكية بنهاية العام الماضي بلغت 165 مليون دينار، بنسبة نمو 20٪، مقارنة بنحو137 مليون دينار في نهاية 2020، لافتا إلى أن إجمالي حجم الاصول المدارة من قبل الشركة تجاوز ملياري دينار بنهاية عام 2021.

وأشار العلي إلى أن تلك النتائج استمرار للنجاحات والنتائج المتميزة والقفزات النوعية التي حققتها «الكويتية للاستثمار» خلال الأعوام العشرين الماضية، سواء على مستوى تحقيق الأرباح أو النمو في الأصول وحقوق الملاك والقيمة الرأسمالية للشركة.

وأوضح أن مجموع الأرباح التراكمية المحققة للشركة خلال تلك السنوات بلغ نحو 227 مليون دينار (وهو ما يعادل نحو 412٪ من رأسمالها البالغ 55,125 مليون دينار).

ولفت إلى أن الشركة استطاعت خلال الفترة نفسها التغلب على تبعات الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وجائحة كورونا في العام 2020 وأثرهما على الاقتصاد العالمي وربحية واستمرارية وقدرة الشركات على البقاء والاستمرار في النشاط.

التوزيعات التراكمية

وقال العلي إن إجمالي الأرباح التي وزعتها الشركة على مساهميها خلال الفترة من 2000 حتى العام 2019 بلغ نحو 144 مليون دينار كتوزيعات نقدية أي بنسبة 280٪ من رأسمال الشركة، و5,125 ملايين دينار في صورة أسهم منحة تمثل نحو 10٪ من رأس المال، هذا إلى جانب اقتراح مجلس الإدارة أن يتم توزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلسا للسهم تمثل 25٪ عن العام 2021.

ولفت إلى الدور الكبير الذي قامت به الإدارات التنفيذية الحالية والسابقة وأعضاء مجالس الإدارة الحاليون والسابقون وفريق العمل في الشركة في تحقيق النتائج المتميزة خلال السنوات الـ 20 الماضية حرصا منهم على رفع شأن الشركة وتعزيز سمعتها المشرفة في الاقتصاد الكويتي.

الترقية للسوق الأول

وأشار العلي إلى أن التحسن في الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية في عام 2021 مكن الشركة الكويتية للاستثمار من تعزيز موقعها في القطاع المالي ورفع مكانتها في قطاع الاستثمار.

وقد استوفت الشركة الشروط المحددة من هيئة أسواق المال وبما يسمح بترقية الشركة إلى السوق الأول في البورصة الكويتية خلال العام القادم. كما لفت الى أن التداول بأسهم الشركة قد تحسن بشكل مهم خلال العام 2021 وارتفع سعر سهم الشركة بشكل ملحوظ.

وفي ختام تصريحه، توجه العلي بالشكر والعرفان الى الإدارة التنفيذية وفريق العمل بالشركة الكويتية للاستثمار لما قاموا به من جهد كبير ومتواصل ودور متميز في استمرار تميز الشركة والمحافظة على ريادتها في السوق المحلي.

الشركة الكويتية للاستثمار
KUWAIT INVESTMENT Co.
خبرة تستحق الثقة - منذ 1961

تجاوز تحديات «كورونا» بنجاح وتحسن بيئة الأعمال نتيجة الانفتاح

لفت العلي إلى أن «الكويتية للاستثمار» والقطاع المالي والاستثماري بالكويت تمكنا من تجاوز الأوضاع بنجاح التي سادت في 2020 بعد بداية جائحة كورونا والمشكلات التي نتجت عن الحظر والحجر اللذين هيمنا على البلاد ومختلف بلدان العالم.

وقال ان الانفتاح النسبي الذي حدث في عام 2021، كان له الأثر الإيجابي بتحسين بيئة الأعمال وتمكين المؤسسات والمنشآت من تحقيق النتائج المواتية، مشيرا إلى أن 2021 شهد تحسنا في الطلب الاستهلاكي وتحسنا في معدلات النمو الاقتصادي، الذي قدر بـ 6٪.

وتابع بالقول: «تحسنت الأوضاع الاقتصادية في الكويت بعد الانفتاح وارتفاع أسعار النفط، وقدر معدل النمو في الكويت بـ 3,4٪ بعد انكماش قدره 1,1٪ في عام 2020».

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط مكن من تخفيض مستوى العجز في الميزانية الحكومية للعام 2022/2021 وبالرغم من المراوحة في برامج الإصلاح الاقتصادي وتعطل التشريعات المطلوبة فإن الإدارة الحكومية بذلت جهودا من أجل ترشيد الإنفاق.

تشغيل خدمة صانع السوق خلال الربع الأول من العام الحالي

قال العلي انه خلال عام 2021 تمكنت الشركة من استصدار التراخيص اللازمة من الجهات المختصة لتقدم خدمة صانع السوق في سوق الكويت للأوراق المالية، وقامت الشركة بتعزيز الكوادر ذات الكفاءة لتقديم الخدمة بما يتوافق مع الشروط والمعايير الفنية والنظامية، وتوقع أن يتم تشغيل هذه الخدمة خلال الربع الأول من عام 2022.

أداء متميز لصناديق ومحافظ الشركة

أشار العلي إلى أن أوضاع الشركة الكويتية للاستثمار تعززت بعد أن حققت صناديقها التي تديرها لحساب العملاء عوائد جيدة في 2021، حيث حقق صندوق الرائد للاستثمار والذي يعد أكبر صندوق بالكويت من حيث صافي قيمة الأصول عائدا بلغ 24,06٪.

وارتفعت قيمة الوحدة الصافية في الصندوق إلى 1,303 دينار، بعد أن كانت 1,050 دينار في نهاية عام 2020، كما أن القيمة الصافية لإجمالي أصول الصندوق ارتفعت بنسبة 17,67٪ لتصل إلى 179,6 مليون دينار.

أما صندوق الكويت الاستثماري فقد حقق عوائد جيدة تعادل 23,68٪ وترتفع قيمة الوحدة الصافية إلى 1,073 دينار مقابل 0,868 دينار في نهاية 2020 وارتفعت قيمة الأصول بنسبة 10٪ لتصل إلى 22 مليون دينار.

وتابع يقول إن المحافظ الاستثمارية المحلية التي تديرها الشركة حققت عائدا بمعدل 22٪ في 2021، ويضاف إلى ما سبق أن الشركة عززت من النتائج الإيجابية لاستثماراتها واستثمارات الصناديق المدارة من قبلها وبموجب استراتيجيتها المتبعة منذ عام 2019، حيث اعتمدت المعايير البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG).

LEXUS
AMAZING IN MOTION

من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة «آراء للبحوث والاستشارات» مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» وبرعاية شركة «لكزس»، حيث يعتبر مؤشر «ثقة المستهلك» المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم لأوضاعهم المالية. ويرتكز المؤشر على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات، حيث يتم إجراؤه بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتمت مراعاة أن تكون العينة مماثلة للتركيبة السكانية في الكويت. وتستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الست بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ «إيجابي» أو «سلبي» أو «حيادي»، ويتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساس كمقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين.

ARA

مؤشر «آراء» بالتعاون مع «الأنباء» وبرعاية «لكزس»

ارتفاع النفط وتراجع «كورونا» يقفزان بثقة المستهلكين لأعلى مستوياتها

أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية مؤشرها الشهري لثقة المستهلك في الكويت عن شهر يناير 2022، وذلك بالتعاون مع جريدة «الأنباء» ورعاية لكزس، حيث سجل المؤشر العام معدلا بلغ 113 نقطة محتلا المرتبة الأعلى منذ عدة سنوات متجاوزا المعدل الشهري السابق 11 نقطة معززا رصيده السنوي 16 نقطة.

واللافت في معطيات البحث تجاوز كل المؤشرات معدلاتها الشهرية السابقة عاكسة بذلك المناخ الإيجابي وارتفاع مستوى الثقة في أوساط معظم مكونات البحث، حيث ارتفع معدل المؤشر العام من قبل 25 مكونا للدراسة مقابل مكونين فقط عبرا عن تحفظهما.

وهذه الوقائع تفرض جليا التوقف عند الوقائع المستجدة على مختلف الصعد لتباين العوامل والمستجدات التي ساهمت في ارتفاع ثقة المستطلعين بهذه النسبة والإجماع.

أولا: الاستقرار السياسي والأمني في الكويت.

ثانيا: تراجع مخاطر المتحور «أوميكرون» بالرغم من سرعة انتشاره.

ثالثا: ارتفاع أسعار النفط التي تخطت 90 دولارا للبرميل، ورفع مستوى الإنتاج والتصدير ولو بنسب مدروسة.

رابعا: الدعم الحكومي للمصارف عزز قدراتها على تشجيع الاستثمارات وتوسيع حركة الاستهلاك.

خامسا: التوقعات بالتغلب على ظاهرة العجز في الموازنة لأول مرة منذ 7 سنوات.

سادسا: المكاسب القياسية التي حققتها البورصة منذ بداية العام 2021 ولا تزال، حيث بلغت مكاسب البورصة منذ بداية العام الحالي مليار دينار.

سابعا: ارتفعت سيولة القطاع العقاري خلال عام 2021 إلى 3,976 مليارات دينار مع أهمية هذا القطاع. وضمن هذه الظروف المؤاتية عززت محافظة الجهراء معدلها الشهري السابق للمؤشر العام بـ30 نقطة، وعادت الثقة الى العاصمة بإضافة 21 نقطة ومبارك الكبير 13 نقطة والمحافظات المتبقية بين 10 نقاط و8 نقاط. كما أضاف المواطنون 13 نقطة والمقيمون العرب 3 نقاط وارتفع معدل المؤشر العام بين الإناث 18 نقطة والذكور 6 نقاط.

والملاحظ أنه على صعيد القوى العاملة، ارتفع المعدل لدى ذوي المستوى العلمي دبلوم بنسبة 15 نقطة، وتعتبر مستويات ثقة المستهلك لشهر يناير 2022 من الأفضل خلال السنوات الماضية على أمل استقرار هذا المستوى وتعزيزه لاحقا.

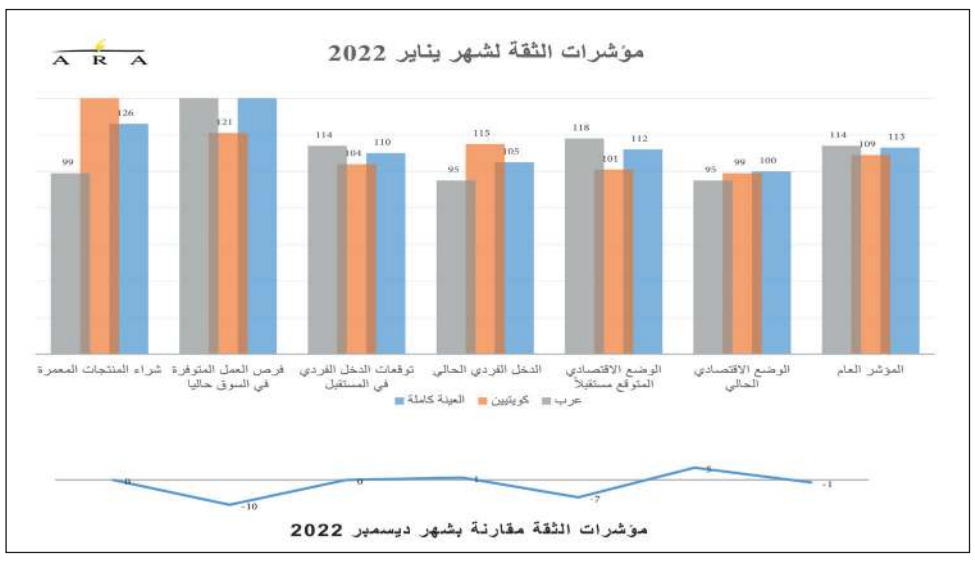

الدخل الفردي

سجل مؤشر الدخل الفردي لشهر يناير 2022 معدلا بلغ 105 نقاط معززا رصيده السابق الشهري بسبع نقاط ويعتبر هذا المعدل الأفضل منذ سنوات، مضيفا الى مستواه السنوي 29 نقطة.

ولقد أجمعت معظم مكونات البحث على التحسن في مستويات الدخل، بالرغم من ظهور بعض التباينات بينها على المستويين المناطقي والاجتماعي.

إن الارتقاء بمستوى الثقة بالدخل لم يأت بالصدفة بل ارتكز على جملة من الوقائع والمعطيات من أبرزها:

أ ـ المحافظة النسبية للقدرة الشرائية للدينار الكويتي ولقيمته التبادلية مع العملات الأخرى بالرغم من ارتفاع مستوى التضخم النقدي بالمقارنة مع مستوى التضخم في السنوات الأخيرة. علما أن نسب التضخم في مرحلة انتشار الجائحة ارتفعت في معظم دول العالم، مثلا التضخم في الولايات المتحدة الأميركية ارتفع بنسبة 7,2٪ و5,1٪ في دول الاتحاد الأوروبي.

ب ـ بلغت حصة الفرد في الكويت من الدخل الوطني السنوي 28,6 دولارا في العام 2019 وبلغت 44,6 في عام 2021.

ارتفعت مرتبات القطاع الحكومي بنسبة 290٪ خلال 13 عاما ابتداء من 2009 وصل مجموعها إلى 12,6 مليار دينار.

هذا، فضلا عن حجم التعويضات الشهرية التي تطول 241 ألف موظف والتي تبلغ 232 مليون دينار سنويا، فضلا عن التقديمات الحكومية التي تمنح للمواطنين العاملين لحسابهم والتي تتراوح قيمتها الشهرية 592 دينارا كحد أدنى وتصل إلى 1156 دينارا كحد أقصى.

توظيف 1000 كويتي بالبنوك خلال 2021

سجل مؤشر فرص العمل المتوافرة حاليا معدلا بلغ 161 نقطة، مضيفا 18 نقطة على معدله السابق، رافعا مستوى المعدل السنوي بـ31 نقطة، ويعتبر هذا المعدل من الأفضل لهذا المؤشر منذ 3 أعوام، ويرتكز تعزيز هذا المعدل إلى جملة من الوقائع والمعطيات ومنها:

أ ـ استيعاب القطاع المصرفي حوالي 1000 موظف كويتي في التعيينات التي أجريت في العام 2021.

ب ـ بلغت نسبة تكويت العمالة في القطاع النفطي خلال العام الماضي 93٪، كما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية في شركة نفط الكويت.

ج ـ انتعاش الأوضاع الاقتصادية في أكثر من قطاع رفع الطلب على القوى العاملة.

د ـ مع الإشارة إلى أن القطاع المصرفي والبنك المركزي الكويتي أكثر الجهات توفيرا للوظائف لمصلحة المواطنين في القطاع الخاص، حيث بلغت حصة المصارف 166 ألف وظيفة من أصل 366 ألف وظيفة عرضت للمواطنين، منها 6067 وظيفة متاحة للجامعيين منهم، وبلغت حصة حاملي دبلوم 8,319 وظيفة. هذه الأرقام تشير الى الإنجازات المحققة في مجال تنفيذ برنامج تكويت العمالة في القطاع الخاص لتخفيف الضغط على القطاع الحكومي وبالتالي تخفيض نفقات الرواتب والتقديمات. وبذلك تتسع مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص ما يؤدي أيضا الى تنويع مصادر المداخيل.

ارتفاع مستوى الاستهلاك بأرقام قياسية

سجل مؤشر شراء المنتجات المعمرة معدلا قياسيا بلغ 126 نقطة بإضافة 28 نقطة مقارنة بمعدل شهر ديسمبر 2021، وقافزا بنسبة 21 نقطة على أساس سنوي، وبذلك تربع معدل يناير على أعلى المستويات منذ سنوات عديدة، ويعتمد تسارع الاستهلاك بهذه الوتيرة على عدة عوامل، أبرزها:

- الاستقرار العام
- ارتفاع أسعار النفط
- نمو معظم القطاعات الاقتصادية
- صلابة الأوضاع المالية

وساهمت هذه العوامل وغيرها برفع الثقة والإقبال على الشراء، حيث تعززت معدلات المحافظات لمؤشر شراء المنتجات المعمرة بشكل مميز حيث ارتفعت خلال شهر في محافظة الجهراء 79 نقطة والعاصمة 34 ومحافظة الفروانية 30 ومحافظة حولي 13 ومحافظة الأحمدي 4 نقاط، بينما انفردت محافظة مبارك الكبير بتسجيل معدل سلبي، حيث تراجع بنسبة 16 نقطة.